إنجازات وحدوية في عهد الزعيم

أوقفت فوضى الاخوان والعدوان الحياة في اليمن منذ عام 2011م بعد أن كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات الأساسية شملت مختلف المحافظات والمدن والمديريات والمناطق، في ظل الوحدة المباركة التي تحقّقت في الـ 22 من مايو عام 1990م، في عهد الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام رئيس الجمهورية الأسبق.

ووضعت الحكومات المتعاقبة في دولة الوحدة في صدارة أولوياتها النهوض بالاقتصاد الوطني والتخفيف من الفقر والبطالة وتوفير فرص العمل وجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية.

واليوم وشعبنا يحتفل بالعيد الوطني الـ 27 لقيام الجمهورية اليمنية، تتكالب العديد من القوى الخارجية والداخلية ضد الوحدة بهدف تدمير منجزاتها، وعلى رأس تلك القوى السعودية التي قادت تحالفاً من 16 دولة لشنّ حرب ظالمة ضد اليمن في الـ 26 من مارس عام 2015م، فضلاً عمّا يمثّله "الحراك الجنوبي" المطالب بالانفصال وتنظيمي "القاعدة" و"داعش" الإرهابيين من خطر على الوحدة التي بذل اليمنيون الغالي والنفيس لتحقيقها والحفاظ عليها.

وتتعرّض بلادنا إلى عدوان سعودي غاشم مستخدماً الطائرات والصواريخ والأسلحة الفتّاكة، التي استهدفت البشر والحجر والشجر، ولم يسلم منها مدرسة أو مستشفى أو جسر أو طريق أو مطار أو ميناء، وهذه المقدّرات كلها من بنية تحتية وممتلكات عامة وخاصة وخدمات أنجزها الشعب في ظل الوحدة. ويا ليت الأمر توقّف عند هذا الحد، بل إن العدوان والحصار الجائر أوقف عجلة التنمية والاستثمار وأوقف المشاريع وأغلق أبواب ومصادر الرزق والعيش لآلاف البشر والأسر، فضلاً عن شن حرب اقتصادية بقرار نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن في سبتمبر الماضي ما تسبّب في حرمان موظّفي الدولة من رواتبهم، ما أدّى إلى زيادة رقعة الفقر والبطالة والمؤسف جداً أن كل شيء توقف في البلاد منذ بداية فوضى الربيع العبري وفاقم المشكلة العدوان وانعكس ذلك سلبياً على عملية التنمية في البلاد.

النفط والغاز

100 قطاع نفطي منها 12 قطاعاً إنتاجياً و4,5 مليار دولار تكلفة مشروع الغاز المسال

وتطوّر عدد قطاعات الخريطة النفطية من 87 إلى 100 قطاع كنتيجة لتوسيع مناطق الاستكشاف، وزاد عدد الشركات العاملة في قطاع النفط من 20 إلى 26 شركة استكشافية وإنتاجية وارتفع عدد القطاعات الاستكشافية من 18 إلى 37 قطاع بين عامي 2005 و2010م، بينما ارتفع عدد القطاعات الإنتاجية من 9 إلى 12 قطاعاً، كما تم تحقيق العديد من الاستكشافات النفطية والغازية في عدد من القطاعات.

وتمتلك اليمن احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي تزيد على 18,6 تريليون قدم مكعّب والتي سيحقّق استغلالها عائدات مالية مناسبة للبلاد فضلاً عن فرص العمل التي ستتوفّر للكوادر اليمنية في هذا القطاع والقطاعات المتشابكة معه.

وخلال السنوات الخمس التي سبقت عام 2009م تم الانتهاء من تنفيذ مشروع الغاز الطبيعي المسال الاستراتيجي والهام والذي اشتمل على تشييد وبناء معملين لتسييل الغاز الطبيعي بسعة 6,7 مليون طن متري في السنة في ميناء بلحاف بمحافظة شبوة على البحر العربي مع المرافق التابعة ومد خط أنبوب من منبع إنتاج الغاز بقطاع 18 في مأرب إلى ميناء بلحاف بطول 320 كيلو متر وبكلفة إجمالية للمشروع قدرها 4,5 مليار دولار. وكان من المتوقع زيادة إيرادات بيع الغاز من 158,5 مليون دولار في عام 2010 إلى 465,1 مليون دولار بحلول عام 2015م.

التعليم

16000 مدرسة للتعليم الأساسي والثانوي و84 معهداً فنياً وتقنياً و24 جامعة

كما تطوّر قطاع التعليم والتدريب في بلادنا من حيث تزايد عدد الطلاب الملتحقين به في مختلف مراحله وأنواعه ومستوياته الذي بلغ في عام 2008- 2009 أكثر من 5,3 مليون طالب وطالبة، ومن حيث انتشار مؤسّساته التعليمية في مختلف محافظات ومديريات الجمهورية أصبحت تضم ما يقارب 16 ألف مدرسة للتعليم الأساسي والثانوي و84 معهداً فنياً وتقنياً و24 جامعة وطنية منها 16 جامعة أهلية.

وخلال السنوات الماضية تم إنشاء 341 سداً وحاجزاً مائياً، أبرزها إعادة بناء سد مأرب على الطريقة الحديثة، بدعم من دولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر عام 1986م.

الثروة المعدنية

573 مشروعاً استخراجياً وفّرت نحو 2194 فرصة عمل حتى نهاية 2010م

كما حقّق قطاع الصناعات الاستخراجية بدون النفط والغاز نمواً بمتوسّط سنوي 6,2% تقريباً خلال الأعوام 2006- 2009، وفي عام 2009 وحده نما القطاع بمعدّل 10,5%. وبلغ عدد المشاريع المرخّصة في نهاية العام 2010 حوالي 573 مشروعاً توفّر نحو 2194 فرصة عمل، وتم منح عدد من الشركات تراخيص لاستغلال الخامات للأغراض الصناعية منها ترخيص للشركة العربية لإنتاج وتصنيع الزجاج في منطقة ثومة بمحافظة صنعاء بكلفة تقدّر بـ 120 مليون دولار، ووضع حجر الأساس لأول منجم مفتوح لاستغلال خامات الزنك والرصاص في منطقة نهم بمحافظة صنعاء في أوائل العام 2009، حيث تم التوقيع على أول عقد لاستغلال خامات الزنك والرصاص والفضة مع شركة جبل صلب المحدودة المتخصّصة في إنتاج هذه الخامات برأس مال مستثمر 200 مليون دولار بطاقة إنتاجية متوقّعة للمشروع 800 ألف طن خام زنك سنوياً. كما وصل عدد الشركات العاملة في هذا المجال إلى حوالي 64 شركة مع الاستمرار في أعمال التنقيب والحفر في مناطق التمعدنات وتحديد مناطق التعدين.

الصناعة

6,1% نسبة ارتفاع معدل النمو خلال الفترة 2006 - 2007م

وكان قطاع الصناعة قد أحرز نمواً عالياً خلال الفترة 2006- 2007 بلغ في المتوسّط 11,3%، ولكنه تراجع إلى 5,4% في عام 2008، حيث حقّق معدّل نمو بواقع 6,1% سنوياً خلال الفترة 2008- 2010، ومعدّل نمو بلغ 4,3% في المتوسّط خلال السنوات الخمس الماضية والذي جاء معظمه من أنشطة الصناعات الغذائية والمشروبات والمنتجات اللافلزية الإنشائية والمنتجات البلاستيكية ومنتجات التبغ ومشتقات النفط المكرّرة.

الطاقة الكهربائية

إنشاء محطة مأرب الغازية "المرحلة الأولى" بقدرة 341 ميجاوات وخطوط نقل مأرب- صنعاء 400 ك.ف بطول 200 كم

وأشارت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر 2011- 2015 التي وضعت العام 2010 إلى أن "الهدف بعيد المدى للتنمية في قطاع الكهرباء يتمثّل في تحقيق الكفاءة للقطاع من أجل توفير طاقة كهربائية كافية لتلبية الطلب المستقبلي للكهرباء على صعيد البلاد للأغراض الإنتاجية والاجتماعية، وذلك بالمستوى الفني الملائم وعند مستوى أدنى للتكاليف وعلى نحو يكفل الاستدامة".

وهدفت الخطة الرابعة إلى زيادة القدرة المركّبة للمحطات القائمة من 1567 ميجاوات إلى 3530 ميجاوات، وزيادة القدرة المتاحة للمحطات القائمة من 1426 ميجاوات إلى 2906 ميجاوات، وزيادة نسبة التغطية الكهربائية من الشبكة العامة للكهرباء من 51 إلى 65%، وزيادة نسبة التغطية لسكان الريف من قبل الهيئة العامة لكهرباء الريف من 21 إلى 30%، وزيادة الطاقة المنتجة من محطات المؤسّسة من 6462 إلى 7107 جيجاوات ساعة.

وقالت الخطة إنه على الرغم من المعوقات التي تحدّ من التوسّع في التغطية على صعيد الجمهورية بسبب اتّساع الفجوة بين معدّل نمو القدرات التوليدية ومعدّل نمو الطلب "دون الأخذ بعين الاعتبار التوليد الخاص" فقد زادت التغطية بإمدادات الكهرباء من قبل المؤسّسة العامة للكهرباء على مستوى اليمن "حضر وريف" من 41,2% في عام 2006 إلى 49% في عام 2009، وسجّلت 51% في عام 2010، بينما وصلت نسبة التغطية من كهرباء الريف في المحافظات نسبة لسكان الريف الذين يشكّلون 80% من سكان اليمن إلى 18% في عام 2009 مقارنة بـ 12% في عام 2006 ثم ارتفعت إلى 21% في عام 2010م.

ويتكوّن النظام الكهربائي في الوقت الحاضر من المنظومة الكهربائية الموحّدة التي تتكوّن من محطات التوليد الرئيسية وبقدرة توليدية مركّبة بحوالي 1199 ميجاوات إلى جانب خطوط نقل بطول 1142/8 كم ومحطات التحويل وعددها 18 محطة وبقدرة تركيبية 1272 م.ف.أ. وهناك المنظومة الكهربائية المستقلة وتشمل محطات توليد ديزل بإجمالي 298 ميجاوات وشبكات نقل وتوزيع. وخلال الفترة 2007- 2010م تم استكمال إنشاء محطة مأرب الغازية المرحلة الأولى بقدرة 341 ميجاوات وخطوط نقل مأرب- صنعاء 400 ك.ف بطول 200 كم. وبكلفة إجمالية بلغت 159 مليون دولار بتمويل مشترك من قبل الحكومة اليمنية والصندوق السعودي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وتمتلك اليمن 13 محطة توليد بوقود الديزل تم إنشائها خلال الفترة من عام 1970- 1989، بخلاف عدد من محطات التوليد الصغيرة الأخرى في عدد من مراكز التجمّعات السكنية المتوسّطة.

وخلال الفترة من 1984- 1991 تم إنشاء ثلاث محطات بخارية رئيسية تعمل بوقود المازوت وهي محطات رأس كثيب بالحديدة بقدرة توليد 150 ميجاوات ومحطة المخا بقدرة توليد 160 ميجاوات ومحطة الحسوة بعدن بقدرة توليد 125 ميجاوات.

الطرق

16579 كلم أطوال الطرق المنفذة حتى 2010م

وقد نمت شبكة الطرق المعبّدة من حوالي 4500 كيلو متر فقط في عام 1990 إلى حوالي 15429 كيلو متر اليوم، وهو ما يمثّل حجم التغيير الذي تمكّنت بلدان قليلة من تحقيقه. وتقدّر نسبة الإنفاق على الطرق بنحو 1,6% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة مرتفعة.

وبلغت أطوال الطرق الإسفلتية مع نهاية العام 2010 حوالي 16579 كيلو متر بزيادة مقدارها 5733 كيلو متر. ووصل عدد المشاريع المنجزة والجاري تنفيذها من خلال برنامج تنمية الطرق الريفية إلى 92 مشروعاً بطول إجمالي 2500 كيلو متر وبكلفة إجمالية 357 مليون دولار، إضافة إلى إعداد الدراسات والتصاميم لمشاريع بطول 2600 كيلو متر في عموم محافظات الجمهورية.

الإسكان

129 مشروعاً سكنياً في مختلف المحافظات، وبناء 5018 وحدة سكنية لذوي الدخل المحدود

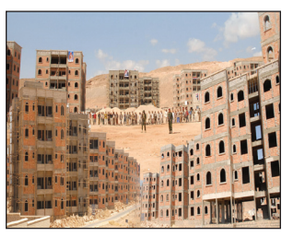

وخلال فترة الخطة الخمسية الثالثة تم بناء 129 مشروعاً سكنياً في مختلف المحافظات، كما تم بناء 5018 وحدة سكنية لذوي الدخل المحدود وبنسب إنجاز تتراوح بين 5 و50% حتى نهاية العام 2009.

كما تم إنجاز 4 مخطّطات إقليمية و8 مخطّطات عامة و728 مخطّطاً تفصيلياً وعمرانياً في مختلف المحافظات، ومنح نحو 18928 رخصة بناء خاصة واستثمارية، وتنفيذ مساحة 18927016 متر مربّع حتى نهاية العام 2009 من الطرق الحضرية لتخفيف الاختناقات المرورية داخل المدن، وتركيب 21474 عمود إنارة خلال فترة الخطة الثالثة.

الثروة السمكية

238,000,000 دولار عوائد تصدير قطاع الأسماك في عام 2010م

وتقدّر المساهمة الحالية لقطاع الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي بحدود 1% فقط، كما يمثّل النشاط السمكي مصدراً رئيسياً للعمالة وتوليد الدخل في المناطق الريفية، ويملك الإمكانية للمساهمة في تخفيف الفقر، حيث قدّر عدد الصيادين بنحو 73,4 ألف شخص يعيشون في 129 تجمّع سمكي، وتوفّر أعمال معالجة وتسويق الأسماك أعداداً إضافية من فرص العمل للأشخاص. ويقدّر إجمالاً أن قطاع الأسماك يوفّر سبل العيش لـ 642 ألف شخص أي حوالي 3% من السكان.

وأصبح تصدير الأسماك يحتل المرتبة الثانية بعد النفط من حيث الأهمية بعوائد تصدير تقدّر بنحو 238 مليون دولار في عام 2010م..

وتشير البيانات إلى أن كمية الإنتاج السنوي من الأسماك والأحياء البحرية قدّرت بنحو 260 ألف طن بنهاية عام 2010 وبمعدّل نمو 1,69%، فيما زادت كمية الصادرات السمكية إلى 108,4 ألف طن وبمعدّل سنوي متوسّط 5,2%، غير أن قيمة الصادرات تراجعت إلى 238 مليون دولار خلال نفس الفترة.

الاتصالات والبريد

511 ألف مشترك بالانترنت.. 315 مكتباً للبريد حتى نهاية 2010م

كما ارتفعت السعات المجهّزة للهاتف الثابت في الحضر بمعدّل سنوي 0,5% في المتوسّط والخطوط العاملة بمعدّل سنوي 1,9%. وبالنسبة للاتصالات الريفية فقد ارتفعت السعات المجهّزة بمعدّل 7,3% سنوياً، والخطوط العاملة بمعدّل نمو سنوي متوسّط 7,7%. وتناقصت الكثافة الهاتفية في الحضر من 13,3 خط لكل 100 مواطن في عام 2005 إلى 12,6 خط في نهاية عام 2010، وبالنسبة للريف فقد ارتفعت هذه النسبة من 0,9 إلى 1,1 خط لكل 100 مواطن خلال الفترة. كما ارتفع إجمالي عدد مشتركي الإنترنت من 442 ألف مشترك عام 2009م إلى 511 ألف مشترك بنهاية عام 2010. وتشير البيانات إلى زيادة عدد المكاتب البريدية إلى 315 مكتباً بنهاية عام 2010 مقارنةً بـ 195 مكتب عام 2005، وبالتالي وصول نسبة التغطية البريدية إلى 75 ألف مواطن للمكتب الواحد مقارنةً بـ 104 آلاف مواطن عام 2005 كما زاد عدد الوكالات البريدية من 51 وكالة عام 2005 إلى 59 وكالة عام 2010م.

تنمية الجنوب

2885 مشروعاً في المحافظات الجنوبية والشرقية

يشير كتاب "عطاء الوحدة- مسار التنمية في المحافظات الجنوبية والشرقية 1990- 2009" الصادر عن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلّحة أن إحصائيات الهيئة العامة للاستثمار تؤكد على أن عدد المشاريع الاستثمارية المرخّص لها في المحافظات الجنوبية والشرقية منذ تأسيس الهيئة في عام 1992 وحتى عام 2008 قد بلغ 2885 مشروعاً في القطاعات الصناعية والزراعية والسمكية والخدمية والسياحية. وقدّر إجمالي رأس المال الاستثماري لتلك المشاريع بتريليون و130,7 مليار ريال، والموجودات الثابتة 569,1 مليار ريال، ووفرّت تلك المشاريع 71906 فرص عمل.

كما يعتبر مشروع الغاز الطبيعي المسال في منطقة بلحاف بمحافظة شبوة، وأشرف عليه شخصياً وتابعه لحظة بلحظة الزعيم علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية السابق، من المشاريع الاستراتيجية والإنمائية والخدمية أكبر مشروع استثماري في اليمن. ومشاريع الغاز المماثلة التي تم إنشاءها في نفس الفترة بلغت كلفة إنشاءها الضعف أو أكثر. ولو قامت الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال بإنشاء المشروع اليوم فستصل كلفة إنشاءه إلى ثلاثة أضعاف مقارنة بالكلفة الأصلية. تم تمويل إنشاء المشروع بالكامل من قبل شركاء المشروع والذين أسهموا أيضاً بخبراتهم الدولية المتعلّقة بتمويل وإنشاء مشاريع معقّدة ممّا ساهم في خفض كلفة الإنشاء الإجمالية.

ومن المرجّح أن تصل إيرادات المشروع الإجمالية بالنسبة لليمن إلى حوالي 60 مليار دولار خلال فترة العشرين سنة القادمة. تم إنشاء الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال "Yemen LNG" في العام 1995 بعد الإعلان عن مناقصة دولية في اليمن كانت تهدف للاستفادة من مخزون اليمن من احتياطي الغاز في القطاع رقم 18، بمحافظة مأرب. لعبت الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال دوراً أساسياً لتصبح اليمن من خلاله مزوّداً أساسياً للطاقة في أسواق الغاز العالمية.

بعد الإعلان عن المناقصة المفتوحة تم التوقيع في العام 1995 على "اتفاقية تطوير الغاز" «GDA» بين الحكومة اليمنية والشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال. وتضع "اتفاقية تطوير الغاز" نصوص الإطار العام والذي يحكم مشروع الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال. تم المصادقة على "اتفاقية تطوير الغاز" من قبل مجلس النوّاب وصدر بها قرار رئاسي. وقد تم تمديد الفترة الأصلية لتطوير المشروع مرات عديدة بموافقة وزارية وبحسب نصوص "اتفاقية تطوير الغاز".

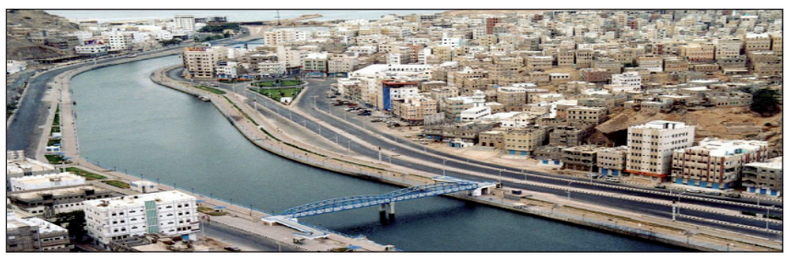

ويتضمن شركاء المشروع كلٌ من الشركة اليمنية للغاز المملوكة للدولة "16,73%"، الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات "5%"، شركة هنت الأمريكية "17,22%"، شركة كوجاز "6%"، شركة إس كي "9,55%"، شركة هيونداي "5,88%" وشركة توتال "39,62%".

بدأت عملية إنشاء المشروع في 2005 وتم استكماله في 2009م.

تم تنفيذ المشروع ضمن الجدول الزمني المحدّد وضمن الميزانية المحدّدة والذي اعتبر واحداً من أهم الإنجازات في ذلك الحين. مثّل المشروع في حينه أكبر استثمار صناعي يقام في تاريخ اليمن وبكلفة كانت تعتبر واحدة من أدنى تكاليف إنشاء المشاريع المماثلة في العالم. حقّق المشروع معايير سلامة ممتازة.

يتم تزويد المشروع بالغاز من خلال شركة صافر، من القطاع 18، والتي تعتبر - أي شركة صافر - المشغّل الرئيسي لهذا القطاع. يتم ضخّ الغاز من القطاع 18 عبر أنبوب بطول 320 كم إلى محطة التسييل والتصدير في بلحاف، بمحافظة شبوة.

تم تصدير أول شحنة من صادرات الغاز الطبيعي المسال في 7 نوفمبر 2009م..

كشرط أساسي للحصول على تمويل إنشاء المحطة، تم التوقيع في العام 2005 على ثلاثة عقود مبيعات طويلة المدى لتصدير 6,7 مليون طن متري من الغاز الطبيعي المسال سنوياً.

بالإضافة لإيرادات الدولة، فقد ساعد المشروع على خلق آلاف فرص العمل لليمنيين المباشرة وغير المباشرة. خلال الفترة الإنشائية تم توفير ما يزيد عن 12 ألف فرصة عمل لإنشاء المشروع، كما تم توظيف حوالي 800 شخص من المناطق المجاورة في محطة بلحاف. واستفاد العاملون اليمنيون في الشركة من برامج تأهيلية وتدريبية عالية لتطوير خبراتهم وصقل مهاراتهم.

ونفّذت الشركة برنامجاً تنموياً طموحاً وكبيراً في البلاد يستفيد منه خصوصاً أبناء المناطق المجاورة للمشروع وفي مجالات عديدة. خلال فترة السنوات الماضية وتحديداً 2008- 2013، وصلت كلفة ما أنفقته الشركة على هذه البرامج التنموية حوالي خمسة مليارات ونصف المليار ريال. تستهدف هذه البرامج بدرجة أساسية تطوير الاصطياد البحري، والزراعة، والصحة، والتعليم والمياه والكهرباء. تم تنفيذ هذا البرنامج الواسع والمتعدّد مع شركاء عدة من الحكومة اليمنية والمنظّمات غير الحكومية، والمجتمعات المجاورة والسلطات المحلية.